العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnLine)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

الاثار السياسية للعقوبات الاقتصادية دراسة حالة العقوبات الامريكية على ايران

م.م. تغريد رياض علي
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

The Political Effects of Economic Sanctions - A Case Study of US Sanctions on Iran

Taghreed Riyadh Ali
Taghreed.Riyadh@nahrainuniv.edu.iq

الملخص :

يتضح من خلال دراسة حالة العقوبات الأمريكية على إيران أنّ العقوبات الاقتصادية تجاوزت بعدها المالي لتتحول إلى أداة ضغط سياسي تهدف إلى إعادة صياغة توجهات النظام الإيراني داخليًا وخارجيًا. فقد أسهمت في تعزيز الخطاب المحافظ داخل إيران وإضعاف الأصوات الإصلاحية، في حين لم تُحقق الهدف المعلن بتغيير السلوك السياسي للنظام. وعلى الصعيد الخارجي، دفعت العقوبات إيران نحو تنويع تحالفاتها الاستراتيجية مع روسيا والصين، مع استمرار نفوذها في الإقليم، مما يبرهن على محدودية العقوبات في تقليص القوة الجيوسياسية الإيرانية. وبذلك، يمكن الاستنتاج أن العقوبات تُعد وسيلة ذات أثر مزدوج، قد تمنح واشنطن مكاسب مؤقتة، لكنها على المدى الطويل تُنتج نتائج عكسية، عبر تقوية بنية النظام الإيراني ودفعه نحو سياسات أكثر تصلبًا، الأمر الذي يجعل من العقوبات أداة غير كافية بمفردها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.**الكلمات المفتاحية :** العقوبات الاقتصادية، العقوبات الامريكية ، ايران ، العراق .

Abstract :

A case study of US sanctions on Iran reveals that economic sanctions have transcended their financial purpose, becoming a tool of political pressure aimed at reshaping the Iranian regime's domestic and foreign policies. They have contributed to strengthening conservative rhetoric within Iran and weakening reformist voices, while failing to achieve their stated goal of altering the regime's political behavior.

Externally, the sanctions have pushed Iran to diversify its strategic alliances with Russia and China, while maintaining its regional influence, demonstrating the limitations of sanctions in diminishing Iran's geopolitical power. Thus, it can be concluded that sanctions are a double-edged sword; they may grant Washington temporary gains, but in the long run, they produce counterproductive results by strengthening the Iranian regime and pushing it toward more rigid policies. This renders sanctions, on their own, insufficient for achieving US foreign policy objectives.**Key words :** Economic sanctions, US sanctions, Iran, Iraq.

المقدمة :

أضحت العقوبات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إحدى أبرز الأدوات التي تلجأ إليها القوى الكبرى في سياستها الخارجية، إذ تُستخدم كوسيلة ضغط تهدف إلى إحداث تغيير في سلوك الدولة المستهدفة دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة. وتعتمد هذه الأداة على إلحاق خسائر اقتصادية جسيمة بالبلد المستهدف بما يكفي لإجباره على إعادة حساباته السياسية وتعديل خياراته الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن فعالية هذه العقوبات، وما يترتب عليها من تداعيات سياسية واجتماعية داخلية، ما تزال موضع جدل واسع في الأوساط الأكاديمية والسياسية. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الأبعاد السياسية المتعددة للعقوبات الاقتصادية، متجاوزةً التركيز على آثارها الاقتصادية البحتة، لتسليط الضوء على انعكاساتها على المشهد السياسي الداخلي، والسياسة الخارجية، والبنية الاجتماعية للدولة الخاضعة لها.تمثل الجمهورية الإسلامية

الإيرانية نموذجًا بارزًا لهذا النقاش، إذ خضعت منذ أكثر من أربعة عقود، وبالأخص منذ مطلع الألفية الجديدة، إلى منظومة معقدة وشاملة من العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة. وقد استهدفت هذه العقوبات قطاعات حيوية كصادرات النفط والغاز، والنظام المصرفي، والأنشطة التجارية الدولية، بحجة الحد من برنامج إيران النووي، والحد من نفوذها الإقليمي، وتقليص دعمها للجماعات المسلحة. ورغم أن العديد من الدراسات تناولت آثار هذه العقوبات الاقتصادية والإنسانية، إلا أن انعكاساتها السياسية – سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة – تستدعي دراسة أعمق وأكثر شمولية.تفترض هذه الدراسة أن الأثر السياسي الأبرز للعقوبات القاسية والممتدة لم يتمثل في إجبار الدولة الإيرانية على تقديم تنازلات جوهرية أو إحداث تغيير جذري في بنيتها السياسية، بل في تعزيز ما يُعرف بظاهرة "ترسيخ السلطوية". فقد أضعفت العقوبات القوى المعتدلة والمؤسسات المدنية، في حين منحت نفوذًا متزايدًا للأجهزة الأمنية والعسكرية، لاسيما الحرس الثوري الذي استفاد من السيطرة على القطاعات المحاصرة وشبكات التجارة غير الرسمية. وقد أدى ذلك إلى انكماش مساحة التعددية السياسية، وتراجع فرص المشاركة الدبلوماسية.كما استُخدم الضغط الخارجي أداةً لتعزيز الخطاب القومي الذي يصور المواجهة باعتبارها صراعًا وجوديًا ضد الهيمنة الأجنبية، وهو ما أسهم في تعبئة الجماهير خلف السلطة، حتى في أوساط الفئات الناقمة عليها.فإن دراسة حالة العقوبات الأمريكية على إيران لا تسهم فقط في فهم ديناميكيات الداخل الإيراني، بل تقدم أيضًا نموذجًا تحليليًا لتقييم جدوى العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الدولية، خاصةً في ظل ما تفرزه من نتائج متناقضة، حيث قد تُفضي إلى تقوية الأنظمة المستهدفة بدلاً من إضعافها، في مقابل تحميل الشعوب أعباء سياسية واجتماعية واقتصادية جسيمة غالبًا ما تُغفل في حسابات صُنّاع القرار.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من موقعه ضمن الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية والسياسات الاقتصادية، فهو يسعى إلى تقديم فهم أعمق للعلاقة بين الأدوات الاقتصادية والسياسات الدولية، لاسيما مع تزايد الاعتماد على العقوبات الاقتصادية كوسيلة غير عسكرية لممارسة الضغط على الدول. وتكمن أهمية البحث أيضًا في تحليل أثر العقوبات الأمريكية والغربية على إيران، وكيف انعكست هذه الضغوط على استقرار النظام السياسي الإيراني وصياغة توجهاته الإقليمية، سواء عبر تعزيز مواقفه أو دفعه إلى تقديم تنازلات تكتيكية. كما أن البحث يسعى إلى تسليط الضوء على فاعلية العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، من خلال دراسة حالة إيران باعتبارها واحدة من أكثر الدول تعرضًا للعقوبات المتواصلة منذ عام ١٩٧٩ وحتى توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥. وبهذا فإنه لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يساهم أيضًا في فهم الأبعاد السياسية والأمنية المرافقة لهذه العقوبات.

هدف البحث

: يركز البحث على مجموعة من الأهداف الرئيسة، أبرزها:

١. دراسة تطور العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، منذ الثورة الإسلامية وحتى مرحلة الاتفاق النووي، مع التركيز على مراحل تشديد العقوبات وتوسيع نطاقها.

٢. تحليل الآثار السياسية لهذه العقوبات، سواء على مستوى الداخل الإيراني بما يشمل الاقتصاد والمجتمع والسياسة، أو على مستوى علاقات إيران الخارجية مع القوى الكبرى والإقليمية.

٣. تقييم مدى نجاح العقوبات في تغيير سلوك النظام الإيراني، وهل أسهمت في دفعه نحو تقديم تنازلات استراتيجية أم أنها رسخت خطابه المقاوم.

٤. فهم استجابات إيران الداخلية والخارجية لهذه الضغوط، من خلال دراسة سياسات التكيف الاقتصادي، وبناء التحالفات الإقليمية والدولية، واستراتيجيات المفاوضات النووية.

• **فرضية البحث** : ينطلق البحث من ثلاث فرضيات أساسية تمثل الإطار التحليلي له، وهي:-١ العقوبات الاقتصادية الأمريكية أسهمت في زيادة الضغوط السياسية على النظام الإيراني، وأضعفت قدرته على المناورة الاقتصادية والدبلوماسية.

٢ – العقوبات لم تُحدث تغييرًا جذريًا في سلوك إيران السياسي، بل على العكس عززت من خطابات "المقاومة والصمود" التي تبناها النظام في مواجهة الضغوط الخارجية.

٣– العقوبات أثرت بشكل مباشر في علاقات إيران الدولية، حيث انعكست سلبًا على اقتصادها، لكنها في الوقت نفسه دفعتها إلى تعميق شراكاتها مع بعض القوى الدولية والإقليمية مثل روسيا والصين، في مقابل زيادة التوتر مع الولايات المتحدة وحلفائها.

الإطار المنهجي للبحث :

سيعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تحليل السياسات والقرارات المتعلقة بفرض العقوبات الأمريكية على إيران، وتتبع كيفية تفاعلها مع الأحداث الإقليمية والدولية. كما سيتم توظيف منهج دراسة الحالة باعتبار إيران نموذجًا تطبيقيًا لفهم مدى قدرة العقوبات الاقتصادية على إحداث تأثير سياسي ملموس. هذا التداخل بين المنهجين يسمح بتقديم صورة شاملة عن طبيعة الضغوط الاقتصادية، وقياس انعكاساتها السياسية والدبلوماسية، مع الربط بين التحليل النظري والواقع العملي.

اولاً : وصف الازمة الايرانية

يمكن توصيف الازمة الايرانية الحالية كما تصورها الولايات المتحدة بأن زيادة تخصيب اليورانيوم وتعزيز القدرات النووية يؤهلها لامتلاك أسلحة نووية وبالتالي اخلال موازين القوى لصالح ايران سواء اقليميا او دوليا وهو ما لا يمكن ان ترضى عنه الولايات المتحدة كما صرح بوش الابن قائلا ((ان الولايات المتحدة لن تتحمل وجود ايران وهي تمتلك سلاحا نوويا)) ([١]) فهي غير قادرة على تقبل فكرة ان ايران لا تسعى لامتلاك السلاح النووي كما ركزت المخاوف الامريكية من برنامج ايران النووي على مخاطر هذا البرنامج على الاستقرار في الشرق الاوسط وعلى تهديد الامن العالمي لذا فقد تم الربط بين حصول ايران على التقنية النووية من جهة وبين توازن القوى العالمي من جهة اخرى .وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل ما قدمته الولايات المتحدة لشاه ايران في بدايات اقامة هذا البرنامج فمن خلال متابعة مسيرة البرنامج النووي الايراني ودور الولايات المتحدة في كل مرحلة قبل وبعد الثورة الايرانية نستنتج ان واشنطن لا تعارض البرنامج النووي الايراني وانما تعارض الحكومة الايرانية فبعد ان كان الشاه بمثابة الشرطي على مصالحها في الخليج فإنه ومنذ بداية الجمهورية الاسلامية الايرانية في العام ١٩٧٩ هدف اية الله الخميني الى تأسيس بنية سلطة الحكومة الثورية بطريقة تجعلها غير متقبلة للتأثير الاجنبي ([٢])مما جعل الولايات المتحدة ترى في نظام الحكم الايراني تهديدا لها فهو نظام يقوم على اسس دينية ويضع ولاية الفقيه فوق ولاية الشعب ([٣]) وتتركز فيه السلطة دائما في ايدي اجهزة الامن والحرس الثوري انطلاقا من ذلك دائما ما تصف الولايات المتحدة ايران في المحافل الدولية والاقليمية بانها دولة توسعية تتبنى الاصولية الاسلامية وحذرت من نفوذ ايران واختراقها لدولالجوار والادعاء بأن ايران تسعى من اجل تصنيع قنابل نووية لتسيطر على المنطقة ([٤])ومن هنا تركز الولايات المتحدة على الضغط بهدف اسقاط النظام الحاكم فيها والذي يعتبر معارضاً لمواقفها وسياساتها في المنطقة بعد ان كان القوة البوليسية لها أما فيما يتعلق بما تطلقه الولايات المتحدة من تصريحات تعبر عن رغبتها في ابعاد هذا السلاح عن منطقة الشرق الاوسط هي تصريحات لا تعبر عن السبب الحقيقي في رفض الولايات المتحدة لظهور ايران كقوة نووية وذلك انطلاقا من حيازة الكيان الصهوني الجار لايران في منطقة الشرق الاوسط لهذا السلاح وهو ما ينفي الادعاءات الامريكية بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من السلاح النووي وبالرجوع الى البيئة الاقليمية والمصالح الامريكية فيها نجد ان هناك عدة قضايا متشابكة فواشنطن تخشى من ان يسبب دخول ايران النادي النووي العسكري تحولا استراتيجيا مهما في الشرق الاوسط يخل بالتوازنات والترتيبات التي نجحت في بنائها لضمان تدفق النفط وحماية منابعه من جهة ولحماية اسرائيل من جهة اخرى ([٥]) كما ان مجموعة من الباحثين المتخصصين بشؤون الشرق الاوسط بمركز سابان يرون بأن أهم اهداف التطويق الامريكي لايران إقليميا هي : منع ايران من الحاق اي ضرر بالمصالح الامريكية بالشرق الاوسط واسيا الوسطى ([٦]) وبناء على ذلك تصنف الادارة الامريكية ايران بالتحدي الاكثر جدية وتنظر على وجه الخصوص بخطورة بالغة الى امكانية حصولها على سلاح نووي([7]) فالولايات المتحدة تتهم ايران بما يلي : ([٨])

١) دعم الارهاب .
٢) التدخل في القضايا الاقليمية (العراق، لبنان، فلسطين).
٣) تهديد أمن الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة .

ومن كل هذه القضايا أكثر ما يؤرق الولايات المتحدة من برنامج ايران النووي هو امن اسرائيل اذ ان مكانة اسرائيل ليست موضوعا تقليديا من موضوعات السياسة الخارجية فاسرائيل والشعب اليهودي هما في نظر اغلبية الجمهور والمشرعين في الولايات المتحدة موضوع تمتزج فيه جوانب عاطفية وثقافية وتاريخية ودينية ([٩]) إذ نجحت المنظمات المسيحية الصهيونية في ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لاسرائيل ليس فقط التزاما سياسيا وانما رسالة الهية بسببها يبارك الرب امريكا ([١٠]) هذا فضلا عن ان اسرائيل وضعت كل طاقاتها وامكاناتها لخدمة الاهداف الامريكية في المنطقة مما زاد في موقعها المميز لدى الولايات المتحدة .ورغم ان اسرائيل تحتل المرتبة الاولى في العالم الحائزة على ضمانات الامن من الولايات المتحدة الامريكية ومع ذلك فهي تقدم نفسها على انها تعيش في خطر دائم وبالنسبة لاسرائيل فانه لا يتحقق الاستقرار الاقليمي الا من خلال تفوقها وهيمنتها على المحيط الذي تعيش فيه وبقئها صاحبة الامر والنهي في قضايا الشرق الاوسط وبالتالي فهي غير مستعدة لظهور دولة تعادلها بالقوة او تمتلك اسلحة متطورة ولو حتى لهدف الردع فقط اي تسعى اسرائيل الى نظام للأمن الاقليمي في الشرق الاوسط تكون هي المركز المقرر

والمهيمن فيه ([١١])انطلاقا من هذه المخاوف الامريكية الاسرائيلية يطرح التساؤل التالي : هل حيازة ايران السلاح النووي يمكن ان يشكل تهديدا لاسرائيل وهناك امكانية لاستخدامه ضدها ؟ تعتبر الولايات المتحدة ان حيازة ايران لسلاح نووي فانها حتما ستوجهه ضد اسرائيل رغم ان ايران لم تصرح كيف ستكون سياستها في حال امتلاكها السلاح النووي وعلى من سوف يوجه هذا السلاح فتصريحات المسؤولين الايرانيين وعلى راسهم احمدي نجاد بأنهم سيزيلون اسرائيل من الخارطة هذه كلها لا تتعدى كونها مجرد تصريحات حتى انهم لم يربطون هذه التصريحات في حال امتلاك ايران سلاح نووي هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فاذا تعامل النظام الايراني من حيث هو لاعب منطقي بألا يتحرك بدوافع ايديولوجية ودينية فحسب ولكن بتقدير الثمن والاضرار الباهظة فمن المعقول حينئذ افتراض ان النظام الايراني لن يستعمل السلاح النووي ضد اسرائيل ([١٢]) فاللغة الغالبة في المفهوم الايراني تتمثل اساسا في لغة المصالح حيث تعلو على جميع الامور الاخرى ([١٣]) فالمعادلة التي تقوم عليها السياسة الايرانية ((المصلحة الوطنية الايرانية فوق كل شيء)) فهي دولة مصالح وليست دولة مبادئ بدليل انها رغم كل تهديداتها بضرب اسرائيل على اثر اعتداءاتها المتكررة على غزة الا انها لم تنفذ شيئا منها كما انه اثناء الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وبالرغم من القطعة المعلنة بين الطرفين قدمت الولايات المتحدة اسلحة لايران في بعض مفاصل هذه الحرب بعيدا عن الاعلام ففي ١٩٨٥ وصلت اول شحنة اسلحة امريكية الى ايران وفي ١٩٨٦ كشفت صفقة (ايران – غيت) والتي تمحورت حول قضية بيع اسلحة امريكية لإيران بمساعدة اسرائيل ([١٤]) من هنا نجد ان الهدف الايراني في الغالب من وراء حصول ايران على سلاح نووي في حال ثبت ذلك هو دفاعي \ ردعي ضد اسرائيل والولايات المتحدة وفي مسار اخر تعتبر الولايات المتحدة ان ايران نشيطة وفاعلة في دعم قوى مناوئة لواشنطن ([١٥]) فايران تتبنى دعم حركات التحرر الوطني والمقاومة كحركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني هذه الحركات التي تعتبرها وبالتالي احكام سيطرة حماس على غزة وتزايد قوة حزب الله في لبنان وهنا لابد من الاشارة الى انه في عام ٢٠٠٦ كانت اسرائيل تعرف بأن حزب الله ما كان له ان يقوم بما قام به في هذه المواجهة من قدرة على استهداف العمق الاسرائيلي بالصواريخ وقدرته ومطاولته على امتصاص زخم الهجوم الاسرائيلي ومنعه من تحقيق اهدافه المعلنة من الهجوم لولا الدعم الايراني المباشر للحزب ماديا وعسكريا وسياسيا ومعنويا ([١٦])كما ان التقدم لتحقيق اتفاق فلسطيني اسرائيلي سيكون اصعب لان مثل هذا الاتفاق تعارضه ايران ([١٧]) التي تعد من اشد المعارضين لعملية السلام مع اسرائيل ويؤكد التوجه الايراني الاقليمي رفضه لاي تسوية للصراع العربي الاسرائيلي ([١٨])كل ذلك يدفعها الى الخوف من تطوير القدرات الايرانية حتى وان كانت سلمية وفي هذا الصدد قال وكيل وزارة الخارجية الامريكي سيمون ايزنشتات في تقريره عن اثر العقوبات عن ايران : ((ان ليس هناك من سلوك لدولة ما يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة السياسية والامنية اكثر من سلوك ايران وان دعم ايران للارهاب وجهودها للحصول على اسلحة الدمار الشامل ووسائل اطلاقها وجهودها لتخريب عملية السلام في الشرق الاوسط لا تغتفر انها تهدد اصدقائنا وحلفائنا ومصالحنا في الخليج والشرق الاوسط وما وراءهما)) ([١٩])وفي هذا السياق لابد من الاشارة الى انه من الامور التي تخشى منها الولايات المتحدة ايضا في حال سكوتها عن برنامج ايران النووي إغراء الدول الاخرى لدخول السباق النووي وفي هذا الصدد ورد دراسة لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى ان سكوت الولايات المتحدة على سعي ايران للحصول على اسلحة نووية سيغري دولا اخرى في المنطقة بدخول السباق النووي حيث تشعر تركيا والسعودية ومصر على وجه الخصوص بالقلق من الطموحات النووية الايرانية ([٢٠])ان كل ما سبق هو السبب في ان الولايات المتحدة لم تدخر جهدا في حشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضد ايران بهدف حصارها وعزلها عن المجتمع الدولي مما يعني في نهاية المطاف تكثيف الضغوط على طهران لمراجعة موقفها من القضايا السابقة ووقف برنامجها النووي ([٢١]) وبذلك تكون أزمة الولايات المتحدة مع ايران مصنوعة في سبيل عدم صعودها كدولة اقليمية واحتكار قوة الردع العسكري وتقنيات التطور الاقتصادي عندها لكي تكرس هيمنتها العالمية وفي كل المجالات .

ثانياً : العقوبات الاقتصاديه اداة من ادوات السياسة الخارجية الامريكية .

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية وسائل عديدة للتحقيق أهدافها السياسية وغالبا ما تسعى الولايات المتحدة لتنويع وسائلها المستخدمة في مجال العلاقات الدولية لانه يمنحها مجالا واسعا من التصرف في سياستها الخارجية ومن ثم تحقيق أهدافها ومن هذه الادوات هي الادوات الاقتصادية سوف نبين مفهومها وانواعها .

١. الادوات الاقتصادية

يقصد بها كافه الانشطه التي تستخدم للتأثير في اداره وتوزيع الثروات الاقتصاديه للدوله و تشمل مختلف قطاعات الانتاج والاستهلاك وكافه الخدمات الاخرى ([٢٢]) تمتلك الولايات المتحده الامريكيه اقوى اقتصاد في العالم اذ لا يجاريها الدولة الاخرى في حجم اقتصادها وتعتمد على مبدا السوق الحر المبني على الاستثمار والمنافسة التجاريه فالولايات المتحده الامريكيه الاولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي حيث وصل

في عام ٢٠١٩. الى ٢٠,٤ تريليون دولار وهو ما يعادل ٢٥٪ من اجمالي الناتج العالمي البالغ ٧٩.٩٨ تريليون دولار وهي تتقدم على الصين ١٣.٦ تريليون دولار واليابان ٤.٩ تريليون دولار والمانيا ٣.٩ تريليون دولار ثم بريطانيا ٢.٨ تريليون دولار (٢٣). وتعد الولايات المتحده الامريكيه ذات قوه التجاريه ذات القوه التجاريه عاليه حيث صدرت الولايات المتحده قائمه الدول الاكثر استيراد في العالم لعام ٢٠١٧ وفقا للبيانات الصادرة عن منظمه التجاره العالميه بحجم واردات يبلغ ٢٤٠٩ مليار دولار بنسبه ٢٥٪ متفوقة على الصين التي تليها في القائمه بحجم ١٧٤٢ مليار دولار قيمة مستورداتها ، في حين ان الولايات المتحده تأتي ثاني الدول بعد الصين في قائمه اكبر عشر مصدرة في العالم حيث بلغ حجم صادرتها حتى لعام ٢٠٢٠ حجمه ٦.٢٠٩ مليار دولار (٢٤)فضلا عما تقدم فقد اقدمت الولايات المتحدة على اعادة دمج الاقتصاد العالمي على نحو يعمل لصالحها اذ عملت على انشاء العديد من المؤسسات العالمية للاقتصاد مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الحرة وفي الوقت نفسه كرست سيطرتها على تلك المؤسسات خدمة لمصالحها الاقتصادية (٢٥)وتمتلك الولايات المتحدة الامريكية القوة التصويتية في تلك المؤسسات فعلى سبيل المثال تمتلك الولايات المتحدة حوالي ١٧.٧٣ من مجموع الاصوات في البنك الدولي مقارنة ٦.١٨ لليابان ثاني اكبر حصة في البنك (٢٦) اما صندوق النقد الدولي فتتمتع الولايات المتحدة ٢٠.١٪ من مجمل قوة التصويتية (٢٧) .

كما تستحوذ الولايات المتحدة الامريكية على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم ففي تصنيف افضل الدول وفقا لاكبر شركتها العالمية الذي جرى عام ٢٠١٧ احتلت الولايات المتحدة الامريكية المركز الاول ١٣٢ شركة متعددة الجنسية مقابل الصين التي تليها مباشرة ٨٩ شركة متعددة الجنسية تمتاز بأتساع نشاطها ليشمل فروع الانتاج والخدمات كافة (٢٨) أضف الى ذلك ان الدولار لا يزال يمثل المرتبة الاولى في احتياطي العملات الاجنبية لدول العالم حيث يشكل أكثر من ٦٠٪ من ما لدى المصارف المركزية في العالم من احتياطي العملات الاجنبية (٢٩وقد استخدمت الادارات الامريكية المتعاقبة وبخاصة الديمقراطيين هذه الاداة لفرض سياستها وخدمة مصالحها فالولايات المتحدة استخدمت هذه الاداة كورقة ضغط على الدول من خلال فرض الحصار الاقتصادي او الحظر الاقتصادي كما انها تستغل المساعدات والهبات الاقتصادية التي تمنحها الولايات المتحدة للتأثير على حكومات الدول حيث تحجب هذه المساعدات والهبات عن الدول غير المتجاوبة معها (٣٠) وفي المنطقة الشرق الاوسط استخدمت الادوت الاقتصادية من أجل تنفيذ اهداف الولايات المتحدة الامريكية والتي تتعلق فيما يلي (٣١) :

١. سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على النفط العربي في كافة مجالات (الانتاج والتسعير والتصدير) .
٢. استمرار استخدام الدولار الامريكي .
٣. فرض المشاريع الاقتصادية على الدول العربية والتي تخدم المصالح الامريكية .

بعد فشل الجهود الدبلوماسية عملت الولايات المتحدة على فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية تمثلت في منع استيراد السلع الايرانية وقف المساعدات الغذائية واغلاق المؤسسات الايرانية الموجودة في الولايات المتحدة توقفت الولايات المتحدة عن امداد ايران بقطع الغيار والذخائر للاسلحة الامريكية التي أشتراها الشاه قبل الثورة .

٢. انواع العقوبات الاقتصادية على ايران

تتعدد العقوبات الاقتصادية حسب حالة اقتصاد البلد المستهدف ونقاط قوته الاقتصادية واهداف العقوبات وغيرها من العوامل واول عقوبة ممكنة هي تعليق تصدير سلعة او خدمة معينة الى البلد المستهدف ومن ثم نكون بصدد حظر او حصار تجاري جزئي او تام ثاني العقوبات الاقتصادية هي رفض استيراد سلعة او خدمة معينة ينتجها البلد المستهدف وهنا نكون بصدد مقاطعة اقتصادية كما يمكن تطبيق عقوبات مالية كايقاف القروض او تجميد الحسابات المالية في الخارج وبمراجعة قائمة العقوبات الاقتصادية على ايران يتبين ان ايران خضعت لثلاثة أنواع من العقوبات الاقتصادية .

أ. العقوبات المالية : تهدف العقوبات المالية الى تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والافراد الذين يحملون جنسية الدولة المعاقبة ويتميز هذا النوع من العقوبات عن العقوبات التجارية والاستثمارية بأنه لا يحتاج الى غطاء دولي من مجلس الامن اذ يمكن للدول المتضررة توقيعها على الدول المعنية سواء بشكل فردي او بالاشتراك مع أكثر من دولة وتعد العقوبات المالية اول نوع من العقوبات الاقتصادية التي تم توقيعها على ايران فرضت الولايات المتحدة اول عقوبات على ايران في ١٩٧٩ كما تم تشديد العقوبات المالية في ٢٠١٠ حيث فرض مجلس الامن جولة رابعة من العقوبات على ايران (٣٢)واذا كان المسؤولون الامريكيون يعتقدون ان عزل المصارف الايرانية والصعوبات التي كانت تواجهها في معالجة المدفوعات الدولية ساعدا على الحاق الضرر باقتصاد ايران وجعل طهران تقبل بالمشاركة في المفاوضات حول برنامجها النووي (٣٣) فأن التحليل الاقتصادي يفيد ان العقوبات المالية في حالة ايران لم تكن مؤثرة بالقدر الذي يمكن ان تكون عليه في حالات دول أخرى لا يتوقع للعقوبات

المالية على ايران ان تؤتي ثمارها مباشرة او ان تؤثر سريعا على حسابات صنع القرار السياسي الايراني وهو ما حدث بالفعل ومن ثم سعت اولايات المتحدة الى ايجاد انواع اخرى من العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط على ايران لوقف برنامجها النووي .

ب . المقاطعة الاقتصادية : هي تقليص المبادلات الاقتصادية بين المجتمع الدولي والدولة المعتدية او المستهدفة وتكون المقاطعة الاقتصادية مؤثرة كلما كان اقتصاد البلد المعني يعتمد في جانب كبير على المبادلات الاقتصادية والتجارة الخارجية في ظل تفاوت درجة الانفتاح التي تميز اقتصاد ما ومستوي اندماجه في الاقتصاد العالمي فإن الاقتصادات المندمجة أكثر في الاقتصاد العالمي سوف تتأثر سلبيا بالعقوبات لذلك فإن المقاطعة الاقتصادية تعد أهم عقوبة اقتصادية توقع ضد الدولة المستهدفة بل تمثل النموذج الامثل للعقوبات الاقتصادية وبتطبيق ذلك على ايران نجد ان النفط يعد سلعة استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الايرني فقد شكل النفط والغاز ٨٠٪ من الصادرات الايرانية التي جلبت ٦٠٪ من دخل الدولة و٧٨٪ من النقد الاجنبي وتعد ايران ثالث أكبر دول منتجة ومصدرة للنفط على المستوى العالمي بعد السعودية وروسيا وثاني دولة في احتياطي الغاز ([٣٤]) لذلك تم استهداف النفط الايراني بالمقاطعة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بحزمة غير مسبوقة من العقوبات اعتبار من ٢٠١٢ بما في ذلك حظر شراء ونقل النفط الخام والغاز الطبيعي من ايران الى الاتحاد الاوروبي الذي تمثل دولة ثاني أكبر سوق للنفط الايراني بعد الصين ([٣٥])ولقد استجابت ايران بالفعل للتفاوض حول برنامج النووي وبالفعل تم إلغاء العقوبات في ٢٠١٥ بعد التوصل الى الاتفاق النووي ولكن هل كانت المقاطعة الاقتصادية وخاصة بالنسبة للنفط الايراني قوية بدرجة تكفي لجعل ايران تعيد حساباتها وتخضع للمطالب الدولة حول برنامجها النووي ؟المعطيات المتاحة تشير الى ان ايران يمكن أن تتحمل المقاطعة الاقتصادية والخسائر الناجمة عنها وان كانت القدرة على الصمود يمكن ان تضعف في حالة استمرار المقاطعة لفترات ممتدة من الزمن وذلك لامتلاك الاقتصاد الايراني لمقومات كثيرة نذكر منها :

أ . يتميز الاقتصاد الايراني بامكانات طبيعية وثروات ضخمة من المواد الاولية فهناك ما يقرب من ٢٠٪ من الاراضي في ايران صالحة للزراعة ([٣٦]) .

ب . قدرة ايران على الالتفاف حول المقاطعة الاقتصادية من خلال قيام ايران ببيع نفطها الخام بتقديم تنازلات في السعر عن السعر العالمي او العمل بنظام المقايضة بقبول أثمان عينية بدلا من النقود مقابل النفط الذي تقوم ببيعه في السوق العالمي واخيرا لجوء ايران الي بيع نفطها بطريقة غير مباشرة من خلال الاستعانة بالوسطاء الذين يمتلئ بهم سوق النفط العالمي ([٣٧]) .

ج . خسائر تقليص صادرات النفط الايراني ورغم ضخامتها الا انها تمثل فقط ٦،٦٪ من حجم الناتج الاجمالي الايراني والذي بلغ ما يقرب من ٤٨٠ مليار دولار سنة ٢٠١١ .

ج . الحصار الاقتصادي : لما كانت المقاطعة الاقتصادية تفيد حرمان دولة ما من عائد تصدير سلعة تتميز بها او تتوافر لديها بوفرة او تمتلك مزايا نسبية في انتاجها فإن الحصار الاقتصادي على العكس من ذلك إذ هو منع دولة معينة من الحصول على سلع او خدمات تحتاج اليها ولا يوجد لدى هذه الدولة بدائل تحل محلها .اذا الحصار الاقتصادي هو التضييق اقتصاديا على دولة ما لدفعها الى الاستسلام ولهذا النوع من الاجراءات اثار اقتصادية قوية على الدولة المستهدفة اذ من الصعب ان تعيش دولة في عالم اليوم بمعزل عن باقي دول العالم الامر الذي تم تطبيقه وبقوة تجاه ايران بتطبيق حزمة من العقوبات الهادفة الى الحصار الاقتصادي وتشمل منع الشركات الامريكية من الاستثمار في قطاع النفط والغاز الايراني والتجارة مع ايران وفرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تستثمر اكثر من ٢٠ مليون دولار سنويا في قطاع الطاقة وكذلك فرض عقوبات على تجارة ايران في مواد وتكنولوجيا ذات علاقة بالنشاط النووي ويعد الحصار الاقتصادي على ايران من اشد العقوبات على الاقتصاد الايراني واكثرها ضررا ووقعا حيث انسحبت الشركات العالمية من ايران والحق هذا الامر اكبر الاضرار بالاقتصاد الايراني حيث قيدت العقوبات حصول ايران على التكنولوجيا والمعرفة التقنية والاستثمار واصبحت القدرة الانتاجية في حقول النفط والغاز مقيدة ([٣٨])في النهاية نستطيع القول ان اصرار الولايات المتحدة على المضي قدما في سياسة المقاطعة والحصار التي تفرضها ضد ايران ورغم ضالة تأثيرها الاقتصادي الا ان تأثيرها السلبي على المجال التكنولوجي وعلى قدرة ايران في اللحاق بالتطور التكنولوجي المتسارع في العالم تجعل الولايات المتحدة تمضي قدما في سياسة العقوبات الاقتصادية ضد ايران .

ثالثاً : الاثار السياسية للعقوبات الامريكية على ايران

يطرح سؤال هنا هل نجحت العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران في تحقيق الهدف من فرضها ؟ بما ان نجاح العقوبات الاقتصادية يعتمد على تحقيق الهدف منها الا وهو ان تعلق ايران جميع الانشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم واعادة المعالجة لذلك فأنه يجب معرفة اثر هذه القرارات على البرنامج النووي الايراني والابتعاد عن الناحية الاقتصادية لان الاهم من الاثار الاقتصادية هي الاثار السياسية وذلك لان العقوبات الاقتصادية

اداة اقتصادية لتحقيق اهداف سياسية نظرا لارتباط السياسة والاقتصاد عضويا نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في جانب السياسة اذ من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية ان تعتمد سلبا ايضا في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني بما يؤدي الى التأثير في سياساتهم وتعديلها في النهاية ([٣٩]) ولكن بالنسبة للنظام الايراني ان فهم القدرات التكيفية للنظام واحساسه بالاولويات هو امر ضروري لتقييم اثر العقوبات وان تحقيق الاهداف السياسية للجمهورية الاسلامية هو اكبر قيمة من اي ثمن ملموس قد يتطلبه ذلك وطبقا لموسى غني نجاد " لا تفكر الدولة على نحو اقتصادي بل حصرا على نحو سياسي اذ تهيمن السياسة على اقتصاد ايران تماما وليس هناك من اقتصاد سياسي بل هو اقتصاد مسيس " كما يقول أحد المحللين (هادي سمتي) ان الوسيلة الافضل لفهم اقتصادنا لن تكون بالسؤال عن مستوى الرخا الذي يمكن ان نصله بل بالسؤال عن الاهداف السياسية التي سيخولنا اقتصادنا تحقيقها ([٤٠])فايران اعتادت على العقوبات منذ تأسيس الجمهورية الاسلامية الايرانية وبالتالي فان طول المدة الزمنية التي تعرض فيها الاقتصاد الايراني للعقوبات جعلته يتكيف مع هذا الوضع وبالتالي ظهور حصانة له وقدرته على التعايش مع العقوبات كما ان عملية صنع القرار في ايران بالنسبة للقضايا الاستراتيجية المصيرية لا تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية الا هامشيا ([٤١]) وقال محمود أحمدي نجاد انه حتى لو فرضت عقوبات (فأن الامة الايرانية ستنال حقوقها مع ذلك)) وفي المعنى نفسه لاحظ اية الله جناتي (إننا لا نرحب بالعقوبات ولكننا اذا هددنا بالعقوبات لن نستسلم)([٤٢]) كما ان منظور المرشد الاعلى اية الله خامنئي يستند الى المبدأ المحوري المتمثل في ان الخضوع للضغوط يجتذب المزيد منها وانطلاقا من ذلك فان ايران تواجه تحديات أمنية واقتصادية من جراء العقوبات الدولية المفروضة عليها لكنها ترفض تقديم اي تنازلات فيما يتعلق بوقت التخصيب بل وحتى تجميد عملية التخصيب لمدة طويلة رغم كل العقوبات الامريكية التي فرضت عليها ([٤٣]) بعد كل هذه العقوبات زادت ايران عدد اجهزة الطرد المركزي وتحركت بشكل منتظم لرفع مستوى التخصيب إلى 20% والمستوى الذي وصل له البرنامج النووي الايراني خير دليل على فشل هذه العقوبات في عرقلة نشاط ايران لتخصيب اليورانيوم وعلى ما يبدو ان اصرار ايران على الاستمرار في برنامجها النووي وسعيها لامتلاك الطاقة النووية وعدم اكتراثها بالعقوبات الدولية نابع من قناعاتها بأن هذه العقوبات ستتلاشى تدريجيا مع مرور الزمن ([٤٤])ان القيادة الايرانية تنطلق من فرضيات تقوم على اساس التوازن بين حجم الضرر المتوقع للعقوبات والمكاسب الاستراتيجية التي يمكن ان تجنيها من جراء استئناف الانشطة النووية والمكاسب التي تتوقعها تحسين موقعها التفاوضي مع الدول الاوربية بما يدعم فرصها في الحصول على مقابل معقول للعودة الى تعليق الانشطة النووية واذا لم يتحقق هذا فسيبقى الامل ان تؤدي هذه الانشطة الى الهدف النهائي لها وهو تعزيز قدرتها العملية والاقتصادية والعسكرية ([٤٥]) اما عن الاضرار فهي مطمئنة حتى الان الى صعوبة بل استحالة فرض عقوبات اقتصادية صارمة عليها نظرا للمصالح المتشعبة التي تربطها بروسيا والصين اللتان عملتا على افراغ قرارات العقوبات من اي محتوى ولعدم المبالغة في التقليل من اثر العقوبات يمكن القول ان هذه العقوبات أبطأت البرنامج النووي الايراني ولكنها لم تستطع إيقافه اذ أن ايران ما زالت تواصل عملية تخصيب لإكمال برنامجها النووي ([٤٦])لذلك كله فإنه والى يومنا هذا لم تستطيع العقوبات الاقتصادية على ايران تحقيق أهدافها سواء الظاهرة منها (المتمثلة في ثني ايران عن برنامجها النووي وايقاف عملية تخصيب اليورانيوم) أو الباطنة (إيقاف دعم ايران لحركات حماس وحزب الله والحد من الطموح الايراني للعب دور اقليمي) ([٤٧])ان العقوبات التي كان لها ثمن اقتصادي لا يستهان به فشلت في احداث تحول في سياسات ايران النووية وان ايران ستمضي طريقها في تطوير برنامجها النووي متكئة على قدراتها الذاتية وعلى تحالفها القوي مع روسيا والاقل قوة مع الصين ([٤٨]) فالخطاب المعادي لايران مستمر والعقوبات مستمرة وهي لن تقدم أي تنازلات.تعتقد ان تغيير الولايات المتحدة نظرتها لايران وأسلوب تعاملها معها ومع دورها الاقليمي وتطلعاتها يعد هذا مطلبا اساسيا بالنسبة لنمط تفكير قيادة مقتنعة ان واشنطن سعت بصورة مختلفة للإطاحة بالنظام أو إضعافه أو احتوائه كما يترتب على هذا المطلب آثار عملية تتمثل في إصرارها على تخلي الولايات المتحدة عن أي جهود لتغيير النظام في إيران واحترام سلامة أراضيها والاعتراف بضرورة وشرعية دورها الاقليمي ([٤٩])ان إيران حتى لو تم لها تحقيق ذلك فأنها لن تتوقف عن تطوير برنامجها النووي حتى لو استمر ذلك بشكل سري وهذا يعود الى ان إيران تريد أن لها دور إقليمي بشكل فعلي وليس فقط باعتراف واشنطن التي ربما تغيير سياستها بعد فترة وخصوصا في ظل انعدام الثقة بين الطرفين لذلك فإن إيران أذكى من ان تتخلى عن برنامجها النووي بمجرد تعهدات أمريكية لا قيمة لها خاصة بعد أن ترسخ لدى إيران أن السبيل الوحيد للتفاهم مع الغرب هو تغيير موازين القوى على الارض عبر حيازة أدوات القوة .

رابعاً : موقف الدول الاقليمية تجاه العقوبات الامريكية على ايران

١. العراق

تعتقد امريكا ان العراق يمثل الملاذ الاقليمي الذي تلجا اليه ايران للتحايل على العقوبات واكد (برايان هوك) ذلك في اذار ٢٠١٩ بأن النظام الايراني يرى العراق كمخلب في لعبة سسياسية كبيرة وكممر للهيمنة على الشرق الاوسط (٥٠) والاكثر من ذلك لدى أمريكا مخاوف من محاولات ايران تجنيد حلفائها في العراق لشن حرب بالوكالة ضد المصالح الامريكية في حاله تصعيد الصراع مع النظام الايراني واقتصاديا يمثل العراق البوابة الاهم لتنفيس الاقتصاد الايراني ولا سيما في ظل انغلاق المعابر الاخرى والتبادل التجاري بين البلدين يزداد سنه بعد اخرى فقد اكد وزير الخارجيه الايراني (جواد ظريف) ان حجم التبادل التجاري بين العراق وايران في عام ٢٠١٨ الى (٨) مليارات دولار (٥١) وقد وقع البلدان اتفاقيه تجاريه في ٢٠١٩وقعها وزير التجارة العراقي (محمد هاشم العاني) ووزير التجاره والصناعه الايراني (محمد شريعتمداري) ضمت ١٤ بنداً من بينها تسهيل عمل واقامة المعارض التجاريه بين البلدين ومحاولات . ايصال حجم التبادل التجاري الى ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠ كما اشار الى ذلك المشرف على منظمة تنمية التجارة الايرانية كما ان هناك شركات ايرانية كثيرة تستثمر في العراق حيث توجد (٧٩) شركة ايرانية في العراق تعمل في العراق لانشاء محطات الطاقة والمصافي والفنادق والملاعب والمنازل بقيمة (٨) مليارات دولار (٥٢) وهذا يعكس مدى استفادة ايران من الجوار العراقي اقتصادياً ودوره في تسهيل امر العقوبات على ايران (٥٣) . عدم التزام العراق بتنفيذ العقوبات الامريكية يعني ان العقوبات لن تؤتي ثمارها بالنسبة لامريكا ذلكلان العراق متناغم جدا مع طهران وله امتداد حدودي طويل معها (١٤٥٨) كم٢(٥٤) وبالنتيجة يمكن ان يكون بوابة التهريب الكبرى للنفط الايراني عبر الخليج والى بعض الدول المجاورة ونتيجة هذا يعني تخفيف تأثير الحصار الامريكي على ايران اذ إن لإيران عشرات الممرات التجارية مع العراق والتي تصدر وتستورد منها البضائع إضافة الى ان ايران تسعى الى استحداث مشروع لتصدير النفط من ايران عبر انبوب يمر بالاراضي العراقية الى مينا بانياس السوري المطل على البحر المتوسط من خلال إحياء خط أنابيب (كركوك . بانياس) (٥٥)ومن جانب اخر تدرك امريكا بأن لقطاع الطاقة الايرانية دورا في تغذية محطات توليد الكهرباء في العراق وتلبية احتياجاتها وبخلافه قد يؤدي الى حالة من الاضطرابات الداخلية كما حدث في مظاهرات عام (٢٠١٥) وما بعدها بسبب تردي خدمات الكهرباء في الكثير من المحافظات العراقية وتحديدا في الوسط والجنوب (٥٦) ولعل للسبب نفسه جددت امريكا للمرة الثالثة تمديد اعفاء العراق مدة (٩٠) يوما من العقوبات التي فرضتها على ايران مما اتاحت له استيراد الكهرباء والغاز في ٢٠١٩ (٥٧) كما جددت امريكا الاعفاء الممنوح للعراق لاستيراد الكهرباء الايرانية لمدة ثلاثين يوما في ٢٠٢٠ الا ان العراق ما زال يعتمد على ايران في تلبية احتياجاتها فيما يخص الطاقة الكهربائية او الغاز لتشغيل محطات توليدها وقد ايدت امريكا في ٢٠٢٠ المشروع العراق الخاص يربط الشبكة الكهربائية العراقية بشبكة كهرباء في مجلس التعاون عبر مد خطين للكهرباء بطول (٣٠٠)كم٢ بغية انهاء استيراد العراق الكهرباء من ايران (٥٨)

٢. تركيا.

تعد تركيا شريكا تجاريا مهما لإيران ولا سيما في ظل اعتماد تركيا على ايران كمصدر مهم لتغطية احتياجاتها من الغاز الطبيعي بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وايران أعلى مستوياته في عام ٢٠١٢ بقيمة (٢١,٩) مليار دولار لكنه انخفض بشكل حاد في عام (٢٠١٣) الى (١٤,٥) مليار دولار بسبب العقوبات الامريكية واستمر الانخفاض في عام ٢٠١٤ حيث بلغ (١٣,٧) مليار دولار (٥٩) لكن في بداية عام (٢٠١٥) وقعت تركيا اتفاقية تجارية تفضيلية شملت تخفيض التعريفات الجمركية على ١٢٥ منتجا صناعيا (١٤٠ منتجا زراعيا (٦٠) كما استهدفت الاتفاقية رفع حجم التجارة بين البلدين الة ٣٥ مليار دولار سنويا (٦١) لكن مع ذلك تدنى حجم التبادل التجاري بينهما عام ٢٠١٦ الى ٩,٦ مليار دولار ليصل الى ١١,٧ مليار دولار عام ٢٠١٧ (٦٢) واشار رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي (نائل اولباك في ٢٠١٩ الى ان بلاده تعمل على رفع حجم التبادل التجاري مع ايران ليصل الى ٣٠ مليار دولار سنويا (٦٣)وسياسيا اصبحت طهران وانقرة أكثر تقاربا فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية ولعل ابرز مثال على ذلك هو رفضها الموحد لعملية الاستفتاء الذي جرى في اقليم كردستان العراق في ٢٠١٧ بخصوص استقلال الاقليم والذي عارضه البلدان بقوة وكذلك التعامل التركي مع ايران فيما يخص الازمة السورية كما ان الاجراءات التي اتخذتها ايران في اعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦ في تركيا (٦٤) أسهمت في تعزيز العلاقات والثقة بين البلدين اضافة الى وجود التحديات المشتركة التي أوجدتها المملكة العربية السعودية لايران وانقرة ومنها فرض حصار على قطر . ولو نظرنا الى العلاقات الايرانية التركية في مجال الطاقة ايضا نجد ان ايران ثالث اكبر مصدر للواردات النفطية من حيث الحجم لتركيا حيث تشكل الصادرات النفطية الايرانية (١٢٪) من الواردات التركية وعلى صعيد الغاز الطبيعي فإن (١٤٪) من الغاز التركي يأتي من ايران (٦٥) وتعتقد تركيا ان العقوبات الامريكية على ايران ستؤثر في التوازنات الاقليمية والدولية وبشكل مباشر في اسواق النفط ولا سيما بعد وجود مشاكل في العرض لدى فنزويلا وليبيا ونيجريا لذا نجد ان الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان)في ٢٠١٨ اشار الى ان بلاده لن تلتزم بالعقوبات التي اعادت امريكا فرضها على قطاعي النفط والشحن في ايران ووصف الخطوة الامريكية

بأنها تهدف الى الاخلال بلتوازن في العالم لذلك رفضت تركيا العقوبات على ايران كسبيل للحل وترى ان الحوار هو الطريق الانسب ومن جانب اخر ترفض تركيا القرارات احادية الجانب التي ارتفعت وتيرتها لدى الادارة الامريكية وتحاول فرضها على باقي البلدان الاخرى للامتثال لها والضغط على الدول للانصياع للالية الامريكية للعقوبت على ايران وان كانت تلك العقوبات تسبب اضرارا لهذه الدول ([٦٦] واكد وزير الطاقة التركي (فاتح دونميز) أن بلاده ستواصل شراء الغاز الطبيعي من ايران وفقا لاتفاق طويل الامد موقع بين البلدين وقال ان الاتفاق بين انقرة وطهران يصل الى (٩,٥) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ويستمر حتى عام (٢٠٢٦) ([٦٧])وتركيا بدورها تطمح ان تكون العقوبات على ايران فرصة ثمينة لها لتحسين ميزانها التجاري المختل من خلال تلبية احتيجات السوق الايراني وتحقيق المكاسب الاقتصادية فعدم التزام تركيا بتلك العقوبات ليس بسبب حرص تركيا على مصالح ايران ولكن كما اشار اليه وزير الخارجية التركي (مولود جاوش اوغلو) فإنه ينبع من حاجة انقره الى النفط والغاز والى ارتفاع حجم التجارة الاقتصادية بين البلدين ([٦٨])

٣. قطر .

يمكن الاشارة الى دولة قطر كدولة إقليمية لها دور في تخفيف وطأة الحصار الامريكي على الاقتصاد الايراني على المدى القريب وقد نمت العلاقات التجارية والسياسية بين دولة قطر وايران عقب المقاطعة الخليجية منذ عام ٢٠١٧ وازدهرت العلاقات التجارية تحديدا بين البلدين من العام ٢٠١٨ بمعدل ٢١٤٪ بجانب تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين والتنسيق المتبادل على أعلى المستويات السياسية والاقتصادية لرفع حجم التبادل التجاري الى اكثر من (٥) مليارات دولار وتسهيل الاعمال التجارية بين البلدين وكان حجم التبادل التجاري بين البلدين في حدود ٢٥٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ وان ما يمكن التعويل عليه بشكل اكبر في هذا الصدد هو حجم ما تمتلكه قطر من الاحتياطات المالية الضخمة ([٦٩]) وذلك لانها من اكبر مصدري الغاز المسال في العالم ما يمكنها من مراكمة ثروات ضخمة مقارنة بعدد السكان ما يجعلها قادرة على دعم ايران ماليا في شكل منح غير مستردة او قروض ميسرة او ودائع بنكية باجال طويلة من اجل أهداف سياسية .

الخاتمة والاستنتاج :

تُظهر العقوبات الأمريكية على إيران منذ عام ١٩٧٩ وحتى اليوم أن العقوبات ليست مجرد أداة اقتصادية، بل هي أداة سياسية بامتياز، تستهدف إعادة تشكيل السلوك الخارجي والداخلي للدول. فقد اتخذت هذه العقوبات مسارات متعددة، بدأت بتجميد الأصول وحظر التبادل التجاري عقب أزمة الرهائن، مرورًا بالعقوبات النووية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وصولًا إلى سياسة "الضغط الأقصى" في عهد إدارة ترامب، وما تبعها من استمرار في عهد بايدن، وإن بصياغات أكثر دبلوماسية.على المستوى السياسي الداخلي، ساهمت العقوبات في إعادة تشكيل المشهد الإيراني عبر تعزيز خطاب "المقاومة" وتدعيم شرعية التيار المحافظ، في مقابل تراجع القوى الإصلاحية التي فقدت مساحات واسعة من التأثير. كما أسهمت الضغوط الاقتصادية في زيادة التوتر الاجتماعي والسياسي، لكنها في الوقت نفسه وفرت للنظام فرصة لاستخدام ورقة "العداء الخارجي" لتقليل حدّة المعارضة الداخلية. وبذلك، فإن العقوبات لم تحقق الهدف المعلن المتمثل في تغيير سلوك النظام أو دفعه نحو الانفتاح السياسي، بل على العكس، أدت إلى تقوية البنية السلطوية.أما على المستوى الخارجي، فقد دفعت العقوبات إيران إلى إعادة توجيه تحالفاتها نحو الشرق، عبر شراكات استراتيجية مع روسيا والصين، الأمر الذي منحها بدائل اقتصادية وسياسية للالتفاف على الضغوط الغربية. كما لم تنجح العقوبات في تقليص النفوذ الإيراني في الساحات الإقليمية كسوريا والعراق واليمن، بل ظل هذا النفوذ قائمًا ومؤثرًا، ما يعكس محدودية فاعلية العقوبات كأداة لتحقيق الأهداف الجيوسياسية الأمريكية.من جهة أخرى، تبرز العقوبات كأداة ذات أثر مزدوج؛ فهي تحقق مكاسب تكتيكية قصيرة المدى للولايات المتحدة في إطار الضغط السياسي، لكنها على المدى البعيد قد تُنتج نتائج عكسية عبر دفع إيران لتبني سياسات أكثر تشددًا، وتعزيز تحالفاتها المناهضة للغرب.وعليه، يمكن القول إن دراسة العقوبات على إيران تكشف عن معادلة معقدة بين الأداة الاقتصادية والأهداف السياسية، وأن نجاح هذه الأداة يتوقف على تكاملها مع أدوات دبلوماسية وأمنية أخرى، لا أن تُترك كخيار وحيد. وهو ما يجعل من التجربة الإيرانية نموذجًا غنيًا لفهم حدود العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية في العلاقات الدولية.

هوامش البحث

[١]) خير الله جلود ، ميثاق : موقف الولايات المتحدة الامريكية من البرنامج النووي الايراني ٢٠٠٢-٢٠١٠ ، ص ٢٢٠.

[٢]) سادجادبور ، كريم ، توجيهات لمقاربة ايران ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٤٤، ٢٠٠٧، ص ٣٤.

[٣]) عبد الشافي ،عصام ، ازمة البرنامج النووي (المحددات – التطورات – السياسات) ،ص ١٦ .

[٤]) المرجع نفسه ، ص٨ .

[٥]) البنطيجي ، احمد ، ايران وامريكا اللاتينية ...دوافع االتقارب ،ص ١٦٣ .

[6]) M.Poliack Kenneth, 2009 – which path to Persia? Options for anew American Strategy toward Iran ,The saban center for middle east policy at the brooking sinstitution Washington,p.156.

[7]) كام أفرايم ، ايران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر اسرائيلية) ترجمة ثروت محمد حسن ، ص ٣٣ .

[٨]) فاروق مخيمر أسامة ، الملف النووي الايراني بين الترويكا الاوربية والضغوط الامريكية .

[٩]) عبد الواحد الولي ، مصطفى ، أمن اسرائيل الجوهرة والابعاد ، الطبعة الاولى ، مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الامارات العربية المتحدة العدد (٥٥) ،٢٠٠١، ص ٢٥ .

[10]) Henry Feingold , Zion in America ,Hippocrene Books, 1974 ,p198 .

[١١]) عبد الواحد الولي ، مصطفى ، أمن اسرائيل الجوهرة والابعاد ، ص ٨-٢٩.

[١٢]) كام أفرايم ، ايران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر اسرائيلية) ترجمة ثروت محمد حسن ، ص ٦٠ .

[١٣]) شعبان مبروك ،شريف ، في ظل ادارة أوباما : السياسة الامريكية تجاه ايران ... الى اين ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، ٢٠٠٩ .

[١٤]) خير الله جلود ، ميثاق : موقف الولايات المتحدة الامريكية من البرنامج النووي الايراني ٢٠٠٢-٢٠١٠ ، ص٢١٦.

[١٥]) البنطيجي ، احمد ، ايران وامريكا اللاتينية ...دوافع االتقارب ،ص ١٦٣ .

[١٦]) حمدي توفيق ،مثنى ، البرنامج النووي الايراني بين المانع الغربي والطموح الايراني ، ص ١٦٢ .

[١٧]) شعبان مبروك ،شريف ، في ظل ادارة اوباما : السياسة الامريكية تجاه ايران ... الى اين ؟ ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ،٢٠٠٩ .

[١٨]) انيس فتحي ، ممدوح ، ايران قوة مضاعفة ام مصدر تهديد للأمن العربي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، العدد ١٣٠ ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٤ .

[١٩]) كام أفرايم ، ايران النووية الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر اسرائيلية) ترجمة ثروت محمد حسن ، ص٩٢.

[٢٠]) عكاشة ،سعيد ، مأزق المشروع النووي الايراني ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،مصر ، العدد ٦٣ ،٢٠٠٥

[٢١]) فاروق مخيمر ، اسامة : الملف النووي الايراني بين الترويكا الاوربية والضغوط الامريكية ،

[٢٢]) ايلول سامية (٢٠١٥) ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ايران إنموذجاً ، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري ، المغرب ، ص ٢٢ .

[٢٣]) صحيفة مال الاقتصادية ، البنك الدولي : امريكا تتصدر قائمة الناتج المحلي الاجمالي عالمياً بـ 4.20 تريليون دولار والصين ثانياً ، ٢٠١٩ على الموقع : https:\\www.maal.com\archives\20190707\125382

[٢٤]) الولايات المتحدة ، صادرات ،٢٠٢٠ ، على الموقع الالكتروني : https:\\ar.tradingeconomics.com\united.states\exports.

[٢٥]) ناي جوزيف (١٩٩١) حتمية القيادة : الطبيعة المتميزة للقوة الامريكية ترجمة عبد القادر عثمان ، عمان ، مركز الكتب الاردني ، الاردن ، ص ١٧٠ .

[٢٦]) صبحي مجدي ، جهة أخرى للنزاع ،٢٠١٩ على الموقع الالكتروني : https:\\al-ain.com\article\fund and bank-another-front-of-conflict .

[٢٧]) عبد العزيز خنفوسي ،٢٠١٨ ، مبادى حول النظام العالمي الدولي المعولم ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الجزائر ، ص ٥٣.

[٢٨]) وردة عطايلية وصفاء مزغيش ،٢٠١٩ ، الشركات متعددة الجنسية ، رسالة ماجستير ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ، الجزائر ، ص ١٨

[٢٩]) الجزيرة مباشر ، تعرف على حجم احتياطات العالم من النقد الاجنبي ٢٠١٩ على الموقع الالكتروني : http://mubasher.aljazeera. net\news .

[٣٠]) شريف عبد الحكيم ، ٢٠١٨ ، تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة ، جمعة محمد بو طياف ، الجزائر ، ص ٣٢ .

[٣١]) سرى هاشم محمد ومجيد حميد محمد ،٢٠١٠ ، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في الدول العربية خلال الحرب الباردة وما بعدها ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، العدد ٢ مجلد ٥ ، العراق ، ص ٥ .

[٣٢]) الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي : الاثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن ايران مجموعة البنك الدولي ، العدد ٥ ،٢٠١٥ ،ص ٢ .

[٣٣]) جيف داير ، كاترين هيلي : الولايات المتحدة تكثف الاستهداف المالي بعد ٩/١١ ، ٢٠١٤ ، http:\\www.aleqt.com\2014\03\25\article-836151.html

[٣٤]) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : تأثيرات العقوبات الغربية ضد ايران وابعادها ،٢٠١٢ www.dohainstitute.org

[٣٥]) د.محمد السمهوري : هل تؤدي العقوبات الاوربية والامريكية الاخيرة الى تراجع ايران عن برنامجها النووي ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، وحدة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،٢٠١٢ ،ص ٣.

[٣٦]) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : تأثيرات العقوبات الغربية ضد ايران وابعادها ، مصدر سبق ذكره .

[٣٧]) د.محمد السمهوري : هل تؤدي العقوبات الاوربية والامريكية الاخيرة الى تراجع ايران عن برنامجها النووي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

[٣٨]) الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي : الاثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن ايران مجموعة البنك الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

[٣٩]) اللباد ، مصطفى : الملف النووي الايراني : ماذا بعد العقوبات ؟ شرق نامه / مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية ، العدد ٨ ، مصر ،٢٠١١ ، ص ٦ .

[٤٠]) الانخراط الامريكي الايراني – المشهد من طهران ، ص ١٧ .

[٤١]) المصدر نفسه .

[٤٢]) تقية ، راي ، فهم الازمة الايرانية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٣٧ ،٢٠٠٧، ص ٦ .

[٤٣]) قدري ، سعيد ، محمد ، مستقبل السياسات الدفاعية في العالم ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، العدد ١٨٧ ، المجلد ٤٧ ، ٢٠١٢ ، ص ٩٧ .

[٤٤]) عبد الرحمن يونس العبيدي ، محمد ، ازمة الملف النووي الايراني وموقف الاتحاد الاوروبي منه (٢٠٠٢-٢٠٠٨) ،ص ٢٤٤.

[٤٥]) عبد الخالق ، عاصم : السياسة خارجية ، صحيفة الاهرام ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، العدد ٤٣٥١٤ ، ٢٠٠٦ .

[٤٦]) Choksy K.Jamsheed , “Grippling” Sanction Will still Be Ineffective-foreing policy ,2009.

[٤٧]) اللباد ، مصطفى ، العقوبات الاقتصادية واثرها على عملية صنع القرار النووي في ايران ، ص ٧ .

[٤٨]) الزويري ،محجوب ، العقوبات الجديدة على ايران التأثير والتداعيات ، مركز الجزيرة للدراسات ،قطر ،٢٠١٢ ،ص ٧ .

[٤٩]) الانخراط الامريكي الايراني – المشهد من طهران ، ص ١،٢ .

[٥٠]) موقع الحرة ، العقوبات ... ايران تبحث عن مخرج توفر على الرابط التالي : https://alhurra.com

[٥١]) موقع روسيا اليوم ، حجم التجارة بين العراق وايران ،متوفر على الموقع التالي ٢٠١٨--https://arabic.rt.com/business/995103

[٥٢]) موقع كل الاخبار ،مسجدي يكشف عدد الشركات الايرانية العاملة بالعراق ويؤكد سعي الاخير لتنفيذ ١٢٠٠ مشروع متوفر على الرابط التالي https://www.alsumaria.tv/news/economy/252946

[٥٣]) موقع سكاي نيوز ، سفير طهران في بغداد يتوعد الشعب العراقي متوفر على الرابط التالي https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1200779

[٥٤]) world Atlas,2017,Iran,Available at : https://www.worldatlas.com/maps/iran

[٥٥]) موقع روسيا اليوم ، مشروع انبوب نفط يمتد من ايران الى سورية متوفر على الرابط التالي https://arabic.rt.com/business/1041250

[٥٦]) موقع العربية نت ، مظاهرات في بغداد تطالب بحل لازمة الكهرباء متوفر على الرابط التالي https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq

[٥٧]) موقع ميدل ايست اونلاين ، اعفاء العراق من العقوبات الامريكية على ايران لثلاثة أشهر إضافية على موقع التالي https://middle-east-online.com/

[٥٨]) الجزيرة نت ، واشنطن تتعهد بدعم مشروع الربط الكهربائي بين العراق ودول الخليج متوفر على الرابط التالي /https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/17

[٥٩]) سعيد عبد الرزاق ، مساع تركية لزيادة حجم التبادل التجاري مع ايران الى ٣٠ مليار ، جريدة الشرق الاوسط ، ٢٠١٩، رقم العدد ١٤٩٦٧ متوفر على الرابط https:\\tinyurl.com\vf7xv4m

[٦٠]) موقع ترك برس ، محللون ايرانيون: لهذه الاسباب ستحمي تركيا التجارة مع ايران من العقوبات الامريكية متوفر على الراط التالي : ٥٠٤٩٧https://www.turkpress.co/node/

[٦١]) سعيد عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره .

[٦٢])) موقع ترك برس ، محللون ايرانيون ، مصدر سبق ذكره .

[٦٣]) موقع الاناضول ،مجلس تركي يأمل في رفع التجارة مع ايران لـ٣٠ مليار دولار متوفر على الرابط التالي https://www.aa.com.tr/ar/ ١٦٤٨٢٣٧

[٦٤]) فرح الزمان شوقي ،ايران ورفض الانقلاب التركي : أنسو الخلاف حول سورية ، موقع العربي الجديد متوفر على الرابط التالي /https://www.aajeg.com

[٦٥]) موقع نون بوست ، الموقف التركي من مساعي امريكا لتصفير صادرات النفط الايرانية متوفر على الموقع الاتي https://www.noonpost.com/27499

[٦٦]) موقع (DW) العربية ، تركيا تعلن انها لن تلتزم بالعقوبات الامريكية على ايران على الرابط التالي : https://www.dw.com/ar

[٦٧]) موقع عربية نيوز ، تركيا مستمرة بشراء نفط ايران .. والصين ترفض الذراع الطويلة على الرابط التالي https://www.skynewsarabia.com/world/1171648

[٦٨]) موقع ترك برس ، محللون ايرانيون : لهذه الاسباب ستحمي تركيا التجارة مع ايران من العقوبات الامريكية متوفر على الرابط التالي ٥٥٤٩٧https://www.turkpress.co/node/

[٦٩]) الجزيرة نت ، ٥ مليارات دولار مساعدات قطر لمصر متوفر على الرابط التالي : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2013/1/8/5